**دراسة الحالة 8**

**وضع قائمة حصر بمشاركة المجتمع المحلي في سياق مؤسسي وقانوني متطوّر في البرازيل[[1]](#footnote-1)**

**إطار للسياسات**

صدقت البرازيل على اتفاقية التراث غير المادي في شهر آذار/مارس 2006، علماً بأن السياسات المتّبعة في البرازيل في مجال التراث تعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد ركّزت هذه السياسات في البداية على التراث المادي المرتبط بتاريخ البرازيل خلال فترة الاستعمار البرتغالي. وبحلول السبعينيات، كانت أنشطة الحصر والتوثيق التي أجرتها منظمات مختلفة وخبراء مختلفون قد ألقت الضوء على عناصر من التراث غير المادي الخاصة بمجموعات مختلفة تعيش في البرازيل.

وأقرّت الدولة بأهمية هذا التراث منذ عام 1958 من خلال إطلاق "حملة صون الفولكلور البرازيلي" المرتبطة بوزارة التعليم والثقافة. واكتسب هذا الاعتراف طابعاً رسمياً في عام 1976 مع إنشاء المعهد الوطني للفولكلور. ونصّ دستور عام 1988 على أن التراث الثقافي البرازيلي يتألّف من التراث المادي والتراث غير المادي، بما في ذلك الأنشطة الإبداعية وممارسات كافة المجموعات التي تشكّل المجتمع البرازيلي وأساليب عيشها.

ولم يُسنّ أي تشريع محدّد يركّز على صون التراث الثقافي غير المادي في تلك المرحلة. وفي عام 1997، أوصت ندوة دولية عن "التراث غير المادي: استراتيجيات وأشكال الحماية" بأن تضع البرازيل تشريعات خاصة بالتراث الثقافي غير المادي وأن تعدّ قائمة وطنية لحصر هذا التراث. وفي شهر آب/أغسطس 2000، أنشئ سجلّ الأصول الثقافية غير المادية والبرنامج الوطني للتراث غير المادي بموجب مراسيم رئاسية. وفي ذلك الوقت، أعدّ المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني (IPHAN) منهجيةً لوضع قائمة حصر بهدف تحديد التراث الثقافي غير المادي الذي يجب صونه، لكي تُستخدم في وضع قائمة حصر وطنية للمراجع الثقافية. وكُلِّف المعهد، الذي كان يعدّ قائمة لحصر الأماكن والقطع التراثية ويحفظها، بمهمّة الإشراف على الأنشطة الوطنية الخاصة بصون التراث غير المادي وتنسيقها.

**وضع قائمة حصر متعددة المستويات**

يجري إعداد قائمة حصر التراث الثقافي غير المادي في البرازيل على ثلاثة مستويات تتدرج من الأسفل إلى الأعلى. وهناك فيض من قوائم الحصر على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات (تتألف جمهورية البرازيل الاتحادية من 27 ولاية). أما على المستوى الوطني، فقد وُضعت قائمة حصر وطنية محدودة وسجل أكثر محدوديةً. ويؤدي المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني الدور الرئيسي في معظم هذه العمليات.

وكانت هذه الأنظمة قد وُضعت قبل دخول اتفاقية التراث الثقافي غير المادي حيّز النفاذ في عام 2003 بوقت طويل. ولكن أُخذ في الاعتبار الإجماع الذي تشكّل في باريس في ذلك الوقت. ولهذا السبب، تهدف أنشطة الحصر في البرازيل بشكلٍ أساسي إلى تحليل استدامة عناصر التراث الثقافي غير المادي المعنية ووضع تدابير لصونها عند الضرورة والإمكان. وقد صُمّمت تدابير صون التراث الثقافي غير المادي للمساهمة في الاندماج الاجتماعي وتحسين ظروف عيش حمَلة التقاليد. ويتّبع النظام البرازيلي تعريف التراث الثقافي غير المادي الوارد في الاتفاقية ويولي أهميةً خاصة لمسائل عدة مثل إشراك الجماعات المعنية وموافقتها.

**المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني (IPHAN)**

للمعهد الوطني للتراث التاريخي والفني مكاتب ميدانية في كل أنحاء البرازيل. ويتّخذ المعهد من العاصمة برازيليا مقرّاً له ويحفظ أرشيفه الأساسي في ريو دي جانيرو. وفي الفترة بين عامي 2000 و2004، أعدّ المعهد واختبر منهجيات لوضع قائمة حصر وطنية، كما أعدّ مدخلين تجريبيَين للسجل. ويقوم المعهد أيضاً بتدريب الخبراء المحليين الذين يجري اختيارهم من خلال الجامعات وشبكات البحث الأخرى للقيام بالعمل الميداني مع جماعات حمَلة التقاليد.

وفي أواخر عام 2003، تم دمج المركز الوطني للفولكلور والثقافة الشعبية (CNFCP، المعروف سابقاً باسم "المعهد الوطني للفولكلور")، وهو وكالة حكومية تمتلك مجموعات كبيرة وموقعاً إلكترونياً ثرياً، في المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني. وفي عام 2004، أنشئت إدارة خاصة بالتراث غير المادي ضمن المعهد. وفي أيار/مايو 2009، انقسمت هذه الإدارة إلى وحدتَين، إحداهما تُعنى بتحديد التراث غير المادي وتسجيله والثانية بصونه.

**قائمة الحصر الوطنية**

يتمثل أحد الأهداف الأساسية لقائمة الحصر الوطنية في توليد المعارف الكفيلة بتعزيز سياسات الصون. والقائمة أداة هامة للمحافظة على التنوّع الإثني والثقافي في البرازيل من خلال تحديد الموارد الثقافية وتوثيقها ونشر المعلومات بشأنها. ويتولّى المعهد مباشرةً (من خلال إدارة التراث غير المادي) إعداد مداخل قائمة الحصر الوطنية وتوثيقها ووضع خطط صون التراث، أو يستعين لهذا الغرض بمصادر خارجية من خلال عطاءات عامة، مستخدماً الموارد المالية المتوافرة في الصندوق الثقافي الوطني.

وتنسّق إدارة التراث غير المادي عملية وضع قائمة الحصر على المستوى الوطني، وتنفّذ هذه العملية بشكلٍ أساسي مكاتب المعهد الإقليمية ومؤسسات الصون في الولايات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة. وتبدأ عملية الحصر بجمع المعلومات في المرحلة الأولى (المسح) ويليها تحديد التراث غير المادي وتوثيقه وأخيراً تفسيره. ويتولّى المشرفون في الولايات مسؤولية تنسيق الأنشطة المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي والتخطيط لها وإدارتها وتنفيذها على مستوى الولايات، ويتولون أيضاً الإشراف التقني والإداري على المكاتب الميدانية. وعلى غرار عملية إعداد قائمة الحصر، يتولّى المعهد مهمّة تنسيق الأنشطة الأخرى المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي على المستوى الوطني.

وتتم في إطار قائمة الحصر الوطنية مقارنة المعلومات المتعلقة بعناصر التراث الثقافي غير المادي وأشكال أخرى من التراث الثقافي ("المراجع الثقافية") في المجتمعات المحلية. وتركّز القائمة تركيزاً خاصاً على التراث الثقافي المعرّض للخطر. وتشدّد عمليات الحصر التي يجريها المعهد أو التي تُعدّ بدعم منه على عناصر التراث الثقافي غير المادي الخاصة بالسكّان الأصليين وبالبرازيليين من أصل إفريقي، وتأخذ في الاعتبار التراث الثقافي غير المادي للمواطنين من أصل أوروبي والأشخاص الذين يعيشون في سياقات حضرية متعدّدة الثقافات. كما تأخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، التراث الثقافي غير المادي للمجموعات المهاجرة والمغتربة. وتتوسّع أنشطة الحصر البرازيلية لتشمل أيضاً التعاون مع الدول المجاورة عند تحديد عناصر ثقافية متعددة الجنسيات. فقد تعاونت البرازيل مع كولومبيا، على سبيل المثال، لوضع قائمة لحصر التراث الثقافي غير المادي الخاص بجماعة من السكان الأصلييين تعيش على جانبَي الحدود المشتركة. وتقود البرازيل أيضاً مشروع حصر إقليمياً لجماعات مبيا غاراني (M‘Byá Guarani)، بدعم من المركز الإقليمي لصون التراث الثقافي غير المادي لأميركا اللاتينية (CRESPIAL) وتحت إشرافه، وبمساعدة الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعدّدة القوميات وباراغواي وأوروغواي.

وتنظّم قائمة الحصر الوطنية المداخل في خمس فئات هي "الاحتفالات"، و"أشكال التعبير"، و"الصناعات الحرفية والمعارف التقليدية" و"الأماكن" (أي الأماكن التي توجد فيها ممارسات اجتماعية متجذّرة في حياة الجماعات اليومية) و"المباني" (أي المباني التي لا تحمل أي قيمة هندسية أو فنية استثنائية ولكنها تُعتبر أصولاً ثقافية هامة للجماعات). وتتضمّن المداخل في قائمة الحصر، عند الاقتضاء، صوراً وأشرطة فيديو ومستندات لمواد سمعية. ويمكن تقديم المعلومات بطريقة مرنة، من خلال التركيز إما على مناطق صغيرة وإما على مناطق واسعة كالمقاطعات والمواقع الحضرية والمناطق المتاخمة والمنتزهات الوطنية المحمية التي ما زالت بعض الجماعات تعيش فيها.

**لمزيد من المعلومات، انظر:**

أُدخل (أو يجري إدخال) حوالى ألف عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي حتى الآن في قائمة الحصر الوطنية. وتقدّم قاعدة بيانات المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني على الإنترنت معلومات مفصّلة عن المنهجية المستخدمة في وضع قائمة الحصر: <http://www.iphan.gov.br> (in Portuguese)

**سجل الأصول الثقافية غير المادية**

في حين تهدف عملية الحصر الوطنية إلى تحديد التراث الثقافي غير المادي في البرازيل بشكلٍ عام وتوثيقه، يقدّم سجل الأصول الثقافية غير المادية آلية للتسجيل القانوني، بناءً على توثيق أكثر تفصيلاً لعناصر التراث الثقافي غير المادي المختارة. وأي عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي يُدرج في السجل يُعد بموجب القانون من التراث الثقافي البرازيلي، مما يُلزم الحكومة الاتحادية بوضع خطة لصونه وتمويلها. وخلال الفترة بين عام 2002 ونهاية عام 2010، أُدرج 22 عنصراً في سجل الأصول الثقافية غير المادية.

**لمزيد من المعلومات، انظر:**

يمكن الإطلاع على الأصول الثقافية المدرجة في السجل من خلال الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iphan.gov.br/bcrE/pages/indexE.jsf>

ويتّبع السجل وقائمة الحصر الوطنية إجراءات مشابهة لتوثيق عناصر التراث الثقافي غير المادي. وتُعتبر كل الترشيحات التي ترسلها البرازيل لتُدرج في إحدى قائمتَي الاتفاقية جزءاً من التراث الثقافي البرازيلي على المستوى الوطني.

وتُوثَّق عناصر التراث الثقافي غير المادي الواردة في السجل وتُعمم بطريقةٍ تأخذ في الاعتبار الحقوق الجماعية والفردية المرتبطة بذلك التراث. وبإمكان الجماعات المعنية، التي يجب أن تمنح موافقتها الصريحة لإدراج مدخل في السجل (وهي لا تمنحها دوماً)، أن تحصل على الدعم لصون هذا التراث الثقافي غير المادي.

وقد وضع البرنامج الوطني للتراث غير المادي خططاً لصون أكثر من نصف عدد العناصر الواردة في السجل، ومنها:

* فن كوسيوا (Kusiwa) – الرسم على الجسم وفن الجرافيك لجماعة واجابي (Wajãpi)؛
* سامبا دي رودا دو ريكونكافو (Samba de Roda do Recôncavo) في باهيا (Bahia)؛
* إنتاج الآلة الموسيقية فيولا دي كوشو (viola-de-cocho).

ونظراً إلى دينامية التراث الثقافي غير المادي، لا بدّ من مراجعة السجل مرةً على الأقل كل عشر سنوات. وتعمل حالياً مجموعة من الخبراء من مجلس التراث الثقافي البرازيلي، وبعض التقنيين المعنيين بتنسيق السجل في إدارة التراث غير المادي التابعة للمعهد الوطني للتراث التاريخي والفني، على وضع المعايير لأول عمليتَي مراجعة. والعنصران الخاضعان للمراجعة هما فن كوسيوا، أي الرسم على الجسم وفن الجرافيك لجماعة واجابي، وحرفة صناعة القدور الطينية التي تمارسها النساء من جماعة جويابيراس (Goiabeiras)، وهما يُعتبران من التراث الثقافي البرازيلي منذ عام 2002 و2001 على التوالي.

**مشاركة الجماعات**

توضع قائمة الحصر بالتعاون مع المجتمعات المحلية والجماعات المعنية التي تشارك في العملية منذ البداية، وتحدّد الأولويات مع السلطات التي تعدّ قائمة الحصر، وتُمنح أيضاً إمكانية الاطلاع على كل المعلومات التي جُمعت بشأن تراثها الثقافي غير المادي. وتشارك المجتمعات والجماعات المعنية دوماً في تحديد تراثها وحصره، وقد تكون مسؤولة أيضاً عن إعداد قائمة الحصر في حدّ ذاتها. وتمكّن عملية الحصر كافة الأطراف الاجتماعية الفاعلة من فهم المسائل والمهام التي يجب أن يؤديها كلّ منها لصون التراث.

وتمنح الجماعات المعنية موافقة مسبقة وواعية لتحديد التراث الثقافي غير المادي وتسجيله وصونه، وذلك باستخدام "استمارة إعلان قبول بدء برنامج الحصر".

وتُصمّم أنشطة الصون لتعود بالفائدة على الجماعات والمجموعات المعنية. فتُوزَّع مثلاً المنشورات على نطاق واسع على الجماعات والمؤسسات التربوية ومؤسسات البحث المعنية وتُباع بثمن إنتاجها لعامة الجمهور. وقد منح الدستور الصادر في عام 1988 وتشريعات أخرى حقوقاً خاصة لجماعات السكّان الأصليين. ويعني ذلك أن توثيق تراثها الثقافي غير المادي لا يخضع لقانون حقوق النشر فحسب، ولكن أيضاً لقواعد مؤسسة الهنود الوطنية (FUNAI).

وتتمتّع المجموعات والجماعات المعنية بحقّ الاطلاع كاملاً على المعلومات التي جُمعت أثناء عملية الحصر. وسوف تتاح قريباً على الإنترنت قاعدة البيانات الخاصة بقائمة حصر التراث الثقافي غير المادي التي يضعها المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني. ويشكّل هذا النظام الأداة الأساسية لنشر المعلومات التي يجمعها المعهد والوكالات التي تتعاون معه. وبهدف حماية حقوق الملكية الفكرية للجماعات المعنية واحترام القيود التي تضعها بشأن الانتفاع ببعض المعلومات، يخضع انتفاع الجمهور بقاعدة البيانات لبعض الضوابط. ولا يمنح السجل ولا قائمة الحصر الوطنية (ولا الإدراج في إحدى قائمتَي الاتفاقية) الجماعات المعنية أي حقوق جديدة من حيث الملكية الفكرية على تراثها الثقافي غير المادي، إلا أن "الوثائق الناجمة عن ذلك قد تُستخدم كإثبات لحقّ المطالبة" بهذه الحقوق في سياقات أخرى.[[2]](#footnote-2)

**لمزيد من المعلومات، انظر:**

* Londres Fonseca MC. 2006. ‘Safeguarding ICH in Brazil: the Registry as an Appropriate Form of Safeguarding’. International Conference on the Safeguarding of the Tangible and Intangible Cultural Heritage: Towards an Integrated Approach (Nara, Japan, 20–23 October 2004), UNESCO.
* ——. 2004. ‘The Registry of Intangible Heritage: the Brazilian Experience’. Museum International, Vol. 56, No. 221–222, pp. 166-73:

http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001358/135852e.pdf

* www.iphan.gov.br (in Portuguese)
* WIPO (World Intellectual Property Organization). 2009. Documenting and Disseminating Traditional Knowledge and Cultural Expressions in Brazil, Vol. I, Survey:

http://www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/resources/pdf/arantes\_report\_vol1.pdf

1. لا بد من توجيه الشكر إلى مارشا سانت آنا وآنا جيتا دي أوليفيرا من معهد التراث الوطني الفني والثقافي لمساعدتهما في دراسة الحالة هذه. [↑](#footnote-ref-1)
2. Londres Fonseca, op. cit, p. 186. [↑](#footnote-ref-2)